المحلية الصباح
العدد 3241 - السنة الحادية عشرة
الأربعاء 5 ربيع الآخر 1440 - الموافق 12 ديسمبر 2018
Wednesday 12 December 2018 - No.3241 - 11 th Year

بوشهري تصل البحرين للمشاركة بمؤتمر الإسكان العربي

وصلت وزيرة الدولة لشؤون الإسكان ووزيرة الدولة لشؤون الخدمات جنان بوشهري أمس الى البحرين للمشاركة في أعمال مؤتمر الإسكان العربي الخامس الذي تستضيفه المملكة.

وكان استقبال الوزيرة جنان بوشهري لدى وصولها عميد السلك الدبلوماسي سفير الكويت لدى مملكة البحرين الشيخ عزام الصباح والوكيل المساعد للسياسات والخدمات الاسكانية بمملكة البحرين الدكتور خالد الحيدان.

وتستضيف مملكة البحرين فعاليات مؤتمر الإسكان العربي الخامس تحت عنوان (دور القطاع العام المستقبلي في السكن الاجتماعي) بمشاركة وزراء الإسكان والتعمير بالدول العربية.

بعد ما اطمأنت إلى توافر أساس معقول لقيام شبهات جرائم

«نزاهة» : إحالة مدير في «الجمارك» وشخص آخر إلى النيابة العامة

■ بوزبر : كلاهما اهدرا اموالاً عامة تصل قيمتها إلى 41.352 ألف دينار

نزاهة تواصل التصدي لمحاولات التعدي على المال العام

محمد بوزبر

■ عازمون على مواصلة الجهود والإجراءات لفحص وجمع الاستدلالات والتحريات في البلاغات الجدية

اعلنت الهيئة العامة لمكافحة الفساد الكويتية (نزاهة) امس عن احالة اشرافي بدرجة مدير ادارة في الادارة العامة للجمارك وآخر الى النيابة العامة.

وقال المتحدث الرسمي للهيئة الأمين العام المساعد لقطاع كشف الفساد والتحقيق محمد بوزبر في بيان صحفي ان الاحالة جاءت على اثر تلقي الهيئة بلاغا بتاريخ 12 اغسطس الماضي يشير الى ارتكاب مدير ادارة بالادارة العامة للجمارك وشخص آخر غير خاضع لقانون انشاء الهيئة لشبهة جريمة فساد ترتب عليها تفويت مصلحة على الدولة واهدار اموال عامة تصل قيمتها الى 41ر352 الف دينار (حوالي 135 الف دولار).

وذكر ان بعد ما اطمأنت (نزاهة) على توافر اساس معقول لقيام شبهات جرائم الفساد المتمثلة في الاضرار العمدي بالمال العام والتهرب الجمركي وخضوع المبلغ ضده لاحكام قانونها قامت بإحالة الأوراق الى النيابة العامة.

واكد عزم (نزاهة) مواصلة الجهود والإجراءات بشأن فحص وجمع الاستدلالات والتحريات في البلاغات الجدية التي ترد اليها مثمنا دور المبلغين في مساعدة الهيئة للوصول إلى معلومات عن وقائع الفساد وملتزمة في نفس الوقت بتوفير الحماية والسرية لهم والتي فرضها القانون واللائحة التنفيذية.

أكدت على أهمية مساءلة مرتكبي الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية

الكويت : العالم مازال يعيش تحت وطأة نزاعات معقدة

■ الحاجة الماسة لتحقيق الأمن والسلام المستدام وإيجاد حلول عادلة وشاملة لصراعاتنا

■ الأمم المتحدة عليها أتباع نهج فعال يعالج الأسباب الجذرية التي تقف وراء النزاعات الدولية

السفير منصور العتيبي يلقي كلمة الكويت بمجلس الأمن

نيويورك - كونا- اكدت الكويت أهمية المساءلة القضائية بحق كل من ارتكب جرائم الإبادة الجماعية والجرائم الشنيعة التي ترتكب بحق الإنسانية مشددة على ان السبيل الأمثل في منع حدوثها يكمن في الدبلوماسية الوقائية والتحرك المبكر لمنع نشوب الصراعات.

جاء ذلك خلال في الكويت التي ألقاها مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة السفير منصور العتيبي في جلسة عقدها مجلس الأمن بصيغة آريا امس الاول حول "دور مجلس الأمن في زيادة فعالية منع ارتكاب الجرائم الفظيعة والإبادة الجماعية".

وقال العتيبي "لنا في إنشاء مجلس الأمن لمحكمة رواندا ويوغسلافيا السابقة أكبر دليل فبالرغم من أنها اقتصت للضحايا الذين تم ارتكاب الجرائم الفظيعة بحقهم إلا أنها وحتى الآن لم تمنع من حدوث جرائم الإبادة أو جرائم ضد الإنسانية".

وأشار الى ان الاجتماع يصادف مرور 70 عاما على اعتماد الأمم المتحدة اتفاقية منع جرائم الإبادة الجماعية والإعلان العالمي للحقوق الإنسان إلا انه "مازال العالم للأسف الشديد يعيش تحت وطأة نزاعات معقدة وطويلة الأمد تنذر بالمزيد من الجرائم البشعة".

وأوضح ان هذه الجرائم "توسع نطاقها وتأثيرها حتى اصبحت تتطور بشكل متسارع يتعدى في بعض الأحيان سرعة استجابة الأمم المتحدة أو المجتمع الدولي لها".

وأضاف العتيبي ان "أكثر النزاعات باتت تحتكم بحدود جغرافية محددة حيث تنامت واستفحلت إلى حد تهديدها المباشر للأمن والسلم الدوليين" مشيرا الى ان بعض المناطق قد تكتسي أهمية أكبر من غيرها في ظل موجات عدم الاستقرار التي تعصف بها والتي جعلتها أكثر عرضة للتهديدات والنزاعات والجرائم الفظيعة تشهد تحديات كبيرة سياسية وايديولوجية وواقعا مريرا يعكس المعاناة والخوف وعدم الاستقرار الذي تعيشه شعوب تلك المناطق.

وبين ان هذا الامر يؤكد الحاجة الماسة لتحقيق الأمن والسلام المستدام وايجاد حلول عادلة وشاملة لصراعاتها وقضاياها لتحقق طموحات شعوبها في العيش بكرامة وأمان دون خوف او مهانة.

وأوضح العتيبي ان الخطر في هذه النزاعات والصراعات يكمن في انها تكون في أغلب الأحيان مرتعا لجرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي فضلا عن الجرائم التي تنتهك مبادئ القانون الدولي الإنساني والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وجميع الأعراف الإنسانية الأخرى.

وذكر في هذا السياق ان العالم شهد في القرن الماضي عدة جرائم خلفت إبادة جماعية ارتكبت في كمبوديا ورواندا ويوغسلافيا السابقة فضلا عن الجرائم التي ارتكبت في الأمس القريب تحديدا تلك التي ارتكبت بحق أقليتي الروهينغيا والأيزيدية.

وتابع قائلا "لا توجد هناك جرائم إبادة جماعية أو ضد الإنسانية إلا في ساحات النزاعات والصراعات وعليه فقد بات منع حدوث النزاعات والصراعات والاستجابة المبكرة لها هدفا يجب أن تسهم في تحقيقه جميع الدول الأعضاء بالإضافة إلى جميع الأجهزة والمنظمات التابعة للأمم المتحدة باعتباره الوسيلة الناجحة في منع ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية التي تخلف وراءها ضحايا لا ذنب لهم إلا لانتماءاتهم لطائفة أو فئة أو عرق أو دين معين".

واكد العتيبي انه يتوجب على الأمم المتحدة الانخراط في نهج فعال يعالج الأسباب الجذرية والجوهرية التي تقف وراء حدوث مثل هذه الجرائم بالتعاون مع جميع الشركاء من المنظمات الدولية والإقليمية ومؤسسات المجتمع المدني التي تعمل على إطلاق العديد من الإنذارات للفت أنظار المجتمع الدولي إلى احتمالية وقوع جرائم بشعة وضرورة التحرك السريع من أجل الحيلولة دون وقوعها.

وأشار الى انه "في طيات ميثاق الأمم المتحدة العديد من المواد خصوصا تلك المواد التي وردت في فصليه السادس والثامن والتي تتعلق بكيفية حل المنازعات سلميا وتلك التي تتعلق بأهمية دور المنظمات والوكالات الإقليمية في حل المنازعات بالوسائل السلمية وتعد نبراسا لنا في كيفية مواجهة ومنع الجرائم البشعة التي تشكل بطبيعة الحال تهديدا للأمن والسلم الدوليين وانتهاكا صارخا لكل ما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقوانين الإنسانية الدولية".

وذكر ان مجلس الأمن يقع على عاتقه بحكم ولايته والأدوات التي يمتلكها دور خاص في منع جرائم الإبادة وجرائم ضد الإنسانية من خلال معالجة الأزمات والصراعات قبل حدوثها وذلك عن طريق الدبلوماسية الوقائية والوساطة والمساعي الحميدة.

وأضاف العتيبي أن في تعزيز التعاون بين المجلس والمنظمات الإقليمية المعنية دورا مهما في منع حدوث هذه الجرائم مجددا دعمه للمبادرة الفرنسية - المكسيكية لمدونة السلوك المقترحة من مجموعة انضمت إليها الكويت.

تشمل صلاحيتها والأفراد المسجلين فيها

«التجارة» تضيف خدمة الاستعلام الآلي عن البطاقة التموينية

وزارة التجارة تواصل تحديث خدماتها

■ خاطبنا اتحاد الجمعيات للتعميم على أفرع التوزيع المواد التموينية والطلب من المستفيدين لتحديث بياناتهم

■ الخدمة الجديدة تأتي في اطار التحول الإلكتروني لخدمات الوزارة وتسهيلاً على المستفيدين

أعلنت وزارة التجارة والصناعة أمس إضافة خدمة الاستعلام الآلي لنظام البطاقة التموينية على موقع الوزارة الإلكتروني (www.moci.gov.kw) ضمن خانة أحدث الخدمات.

وأضافت (التجارة) في بيان صحفي ان الخدمة تشمل صلاحية وحالة البطاقة التموينية والأفراد المسجلين فيها والمخصصات التموينية المقررة لبطاقة الشهر الحالي فضلا عن بيانات الصرف خلال فترات سابقة وأسعار وأنواع المنتجات الغذائية.

وأوضحت أنه بامكان صاحب البطاقة وضع رقم هاتفه بأحد المراكز والقيام بعملية تسجيل الدخول ومن ثم وضع رقما سريا خاصا به ليتابع عملية تمويته بسهولة مبينة أن الخدمة تحتوي على أسعار المنتجات بأنواعها وعلاماتها التجارية وبلد المنشأ أو إذا كانت مدعومة أو مخفضة.

وذكرت انها خاطبت اتحاد الجمعيات التعاونية للتعميم على أفرع توزيع المواد التموينية والطلب من المستفيدين لتحديث بياناتهم لدى مراكز الاصدار الخارجية للوزارة قبل صرف المواد التموينية للشهر الحالي وقبل اطلاق الخدمة.

وأكدت أن الخدمة الجديدة تأتي في اطار التحول الإلكتروني لخدمات الوزارة وتسهيلا على المستفيدين من البطاقة التموينية مشيرة إلى استمرارها في تحديث خدماتها وضمان جودتها بما ينسجم مع استراتيجيتها ورؤيتها الطموحة.

تمهيداً لإصدارها بقانون من مجلس الأمة

«التخطيط» : الانتهاء من إعداد الخطة الخمسية أكتوبر المقبل

مهدي متحدثا

توقع الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الكويتية الدكتور خالد مهدي الانتهاء من إعداد الخطة الانمائية الخمسية الثالثة للكويت (2020 - 2025) في أكتوبر 2019 تمهيدا لاصدارها بقانون من مجلس الأمة.

جاء ذلك في كلمة له امس خلال افتتاح فعاليات حلقة نقاشية حول (تطوير نظام الصحة العامة بالكويت) التي نظمها مركز الكويت للسياسات العامة بالمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي.

واضاف مهدي أن مركز الكويت للسياسات العامة يهدف إلى تصميم سياسات مستندة إلى منهجية علمية تدعم خطة التنمية الخمسية القادمة (2020 - 2025) لافتا إلى تحليل سياسات كل ركيزة من ركائز الخطة الوطنية للتنمية المستدامة.

واوضح انه فيما يتعلق بالركيزة الخامسة (رعاية صحية متطورة) فقد أجريت دراسة عن وضع الصحة العامة في الكويت بما في ذلك مجال الخدمات الصحية والصحة الوقائية والتوعية الصحية والسلامة البيئية بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وكلية لندن للاقتصاد وأسفرت عن إعداد استراتيجية وطنية سيتم الانتهاء منها قريبا.

وأعرب عن امله في أن تسهم هذه الحلقة النقاشية في فتح المجال للحوارات والتشاورات التخصصية والمجتمعية لتمكين الجهات الحكومية والأوساط الاكاديمية والباحثين ومؤسسات المجتمع المدني ليكون لهم الدور الفعال لدعم جهود تنفيذ الخطط الإنمائية متوسطة وطويلة المدى وتحسين ترتيب الكويت على أهم المؤشرات الإنمائية العالمية.

جانب من الحلقة النقاشية

«الداخلية» : افتتاح مركز خدمة العدان بعد الانتهاء من أعمال الصيانة

أعلنت الإدارة العامة لمراكز الخدمة التابعة لقطاع الجنسية والجوازات في وزارة الداخلية افتتاح مركز خدمة العدان قطعة (2) التابع لمحافظة مبارك الكبير وذلك بعد الانتهاء من أعمال الصيانة الطارئة بالمركز.